

د. مسفر بن علي القحطاني

سُؤالات في المنهج

مُقاربة أصوليّة وفكريّة
لاحتياجات واقعنا المعاصر



دار
المشرق

الفهرسة أثناء النشر - إعداد دار المشرق

القحطاني، مسفر بن علي
سؤالات في المنهج: مقارنة أصولية وفكرية لاحتياجات
واقعنا المعاصر/ مسفر بن علي القحطاني.
٣٢٠ ص.

١. الخطاب الإسلامي - المنهج. ٢. الفكر المعاصر
- سؤالات. أ. العنوان.

297

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر دار المشرق»

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار المشرق
الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٨

دار المشرق

القاهرة - المعادي - شارع المعراج

almashriq.books@gmail.com

المسألة الثانية

إصلاح المؤسسات الدينية وأسئلة التجديد مؤسسة القضاء أنموذجاً

المؤسسات الدينية في الغالب هي قرون استشعار أي تحولات وإصلاحات تمر بها المجتمعات الإنسانية، فالتصاقها بالمجتمع وتقاربها مع مختلف مكوناته يجعل لديها القدرة الاستشعارية لملاحظة أي حراك سياسي ومجتمعي، وفي بعض الأحوال تكون القائد والمحرك التغييري للمجتمع، ويتعاضد دورها وتتوسع سيطرتها بتحالف السلطة السياسية معها، حينها سيشكلان ثنائياً مستبداً يرضخ فيه الدين والمجتمع لإملاءات وتأويلات رجال الدين والسياسة، كما في مثال (الإكليروس) في العصور الوسطى. هذا التوصيف يصدق في مؤسسات الدولة ذات المرجعية الدينية، بخلاف ما لو كانت الدولة علمانية وفي مجتمع ليبرالي حيث تقبع المؤسسات الدينية في أقل الدوائر تأثيراً، ويتصاغر دورها في مجالات اختيار الأفراد في بعض شؤونهم الشخصية، أو في بعض أعيادهم ومناسباتهم الدينية، ليبقى الأثر فردياً أكثر منه مجتمعياً.

وأما المؤسسات الدينية في الإسلام، سواء كانت قضائية أو إفتائية أو تعليمية، فمرجعيتها التامة هي للوحي، حيث جعل لديها تناغماً تتوافق عليها دون اختلاف لوضوح دلالة معنى الوحي وثبوت

سنده. وهذا ما يتعلق بالقطعي من الشريعة، أما الظني منها فهو يعطي مساحةً واسعةً للنقاش والاجتهاد، أثمر تنوعاً في المدارس الفقهية التي لا تزال حتى اليوم. أما من الناحية التاريخية لدور المؤسسات الدينية في الإسلام فقد اكتسبت في عهد النشأة الأولى وفي عصور الخلافة الإسلامية وما بعدها سلطةً شبه مستقلة، لم يمنعها من الاستقلال التام والشمولي غير سلطان الخليفة أو الحاكم العام الذي يهيمن على كافة مؤسسات الدولة والدين. ولا تختلف الحال اليوم بالنسبة إلى الدولة الحديثة، فلاتزال الهيئة الدينية بمؤسساتها المختلفة تحظى بحضور مجتمعي يتفوق على معظم مؤسسات الدولة المدنية، حتى لو رفعت الدولة شعار العلمانية في دساتيرها.

وهنا يثار عدد من الأسئلة حول دور هذه المؤسسات الدينية في عصر المطالبات الإصلاحية التي تشهدها المنطقة العربية اليوم ومدى قدرتها لتقديم الحلول الناجعة لمشكلات المجتمع الراهنة وتطوير أدائها لمواجهة التحديات المستقبلية. وبتحليل هذا الواقع لمعرفة الإجابة من خلال دور مؤسسات الفتيا والقضاء والتعليم الديني، فإن الواقع المشهود يُشعر بضعف ملحوظ في التصدي لهذه المشكلات وتقاعسٍ عن بلوغ المأمول الذي تستلهمه الجماهير. ويمكن رصد أهم هذه الإشكالات من خلال الإشارة إلى الجانبين التجديدي والطهوري المنفكين عن لوثات التقليد وملوثات السياسة والنفعية المادية. ولعلي أبرز في هذه المقام دور المؤسسة القضائية والسلطة الفقهية في شقيها التعليمي والاجتهادي.

تشهد المؤسسات القضائية في عالمنا العربي شللاً يُطّئ قدرتها على مواكبة احتياجات الناس لفضّ خصوماتهم وتسوية خلافاتهم، وتخلفاً عن إدخال التقنيات المعاصرة التي تدفع بتجاوز البيروقراطية

الإدارية إلا في معاملات قليلة وأحياناً غاية في التعقيد، كما أن هناك تأخراً كبيراً في مواعيد الجلسات القضائية أدت إلى تحول الكثير من الشركات والأفراد نحو الجهات الدولية للتحكيم بدلاً من إنهاؤها في أروقة المحاكم الشرعية.

وأهم ما يجب عمله ابتداءً لإصلاح الجهاز المؤسسي للقضاء في شقيه التجديدي والطهوري هو التأكيد على استقلال القضاء وإزالة العقبات المانعة من ذلك، بما يؤكد صراحةً أن مبدأ استقلال القضاء يجب أن لا يخضع لغير سلطان الحق والعدل، بما يدل عليه من كفاءة القاضي ونزاهته واجتهاده في الحكم، مع ضمان العمل والتطبيق من دون تدخل أي سلطة في مسيرة التنفيذ. لهذا ينبغي النظر عند التحقق من استقلالية القضاء في دولة ما إلى مدى عدم خضوع القضاء قسرياً لأي سلطة أخرى في شؤونه المالية والإدارية والتأديبية؛ فإذا كان خاضعاً لسلطة أخرى في أي من هذه النواحي فإن هذا يمثل طعناً في استقلاليته وحياده.

ومبدأ فصل السلطات في دولة القانون يأتي على أساس استقلال السلطات الثلاث الرئيسة في أي نظام سياسي، وهي (التشريعية والتنفيذية والقضائية). وهذا مبدأ أساسي ظهر في ممارسات النبي ﷺ من خلال فصله بين تصرفاته كقاضٍ وحاكم ونبي رسول. وقد استنفد الإمام القرافي جهده في بيان الفصل بينهما^(١)، ليؤكد مبدأ عدم التداخل بين تلك التصرفات التي استقرت عملياً في بعض مراحل تاريخنا الإسلامي.

(١) انظر: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦هـ/١٩٩٧م).

والنظريات السياسية المعاصرة استقرت على أهمية هذا المبدأ، والنظام الديمقراطي الحديث يعمل على «تنظيم الفصل»: مثل فصل المهن أو تقسيم العمل، فصل السلطات، فصل الكنيسة عن الدولة، الفصل بين المجتمع المدني والدولة. ويبدو هنا فصل السلطات، في المقام الأول، كمبدأ تقسيم تقني لعمل الدولة. لهذا ميّز أرسطو في كتابه السياسة بين فئات من السلطة، مع أنه لم يتحدث عن «فصل السلطات»، وإنما كان يبحث عن عقلنة تنظيم الحاضرة مميّزاً بين وظيفة المداولة، ووظيفة التنفيذ، ووظيفة القضاء^(٢).

ثم ظهرت النظرية الكلاسيكية لفصل السلطات في عصر التنوير، في كتاب جون لوك في القرن السابع عشر (١٦٣٢ - ١٧٠٤) حول الحكومة المدنية، ومونتسكيو في القرن الثامن عشر (١٦٨٩ - ١٧٥٥) في كتاب روح القوانين، وارتبطت بالفلسفة السائدة في ذلك العصر^(٣).

وجون لوك لما كتب حول هذا الموضوع أعطى الذين يمتلكون السلطة سلطة وضع القوانين وسلطة تنفيذها، وهذا الأمر يثير إغراءات قوية جداً عند هؤلاء لتجاوز سلطتهم، نظراً إلى طبيعة الإنسان المبنية على نزعات الطموح. من هنا ظهرت ضرورة فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية. ولم يتحدث عن السلطة القضائية^(٤).

(٢) انظر: أميرة حلمي مطر، الفلسفة عند اليونان (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ٣٣٩ - ٣٤٧.

(٣) انظر: هنري باتيفول، فلسفة القانون، ترجمة سموحي فوق العادة (بيروت: مكتبة الفكر الجامعي، ١٩٨٤)، ص ١١ - ١٥.

(٤) انظر: جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة عبد الرحمن بدوي (القاهرة: مركز عبد الرحمن بدوي للإبداع، ١٩٨٨)، ص ٨٥ - ٨٩.

أما مونتسكيو فكتب أنه عندما تجتمع السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية في الشخص نفسه، أو الهيئة السيادية نفسها، تختفي الحرية، لأن الملك نفسه أو مجلس الشيوخ سيصدر القوانين الجائرة لينفذها بجور. كما لا توجد الحرية أيضاً إذا كانت السلطة القضائية غير مفصولة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ فإن كانت مُنضمّة إلى سلطة التشريع تصبح تعسفية على حياة المواطنين وحرّياتهم، لأن القاضي يصبح مشرّعاً؛ وإذا كانت مُنضمّة إلى السلطة المنفذة فإن القاضي سيملك سلطة الطاغية. وعليه يدعو إلى حكومة «اعتدال»، لأن الحريات العامة لا يمكن أن توجد إلا في ظل مثل تلك الحكومة^(٥).

وعلى الرغم من أن جميع الدساتير العربية تنص على استقلال القضاء إلا أن هناك خروقات لا تمنحه الطهورية أو التجديد، لذلك أكّدت المواثيق الحقوقية والإعلانات العالمية التي صادقت عليها كثير من الدول العربية على استقلال القضاء بشكل تام، مثلما جاء في (١٠م) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م؛ حيث تشير إلى أنه: «لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تُنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية تُوجه إليه».

وقد أكدت لجنة حقوق الإنسان في مؤتمر «سانتياغو» سنة ١٩٦١ على أن «وجود قضاء مستقل يُعد أفضل الضمانات للحريات الشخصية، وأنه يتعين وجود نصوص دستورية أو قانونية تُرصد لتأمين استقلال السلطة القضائية من الضغوط السياسية وتأثير

(٥) انظر: مونتسكيو، روح القوانين، ترجمة عادل زعير (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية؛ مكتبة المنارة الأزهرية، ١٩٥٤)، ج ١، ص ٤٣٣ (بتصرف).

سلطات الدولة الأخرى عليها، وذلك بالحيولة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين ممارسة أية وظيفة قضائية أو التدخل في إجراءات القضاء».

وفي السياق نفسه، نجد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمد وعرض للتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ أ د - ٢١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٦ يؤكد في (م ١٤) منه على أن «الناس جميعاً سواء أمام القضاء، ومن حق كل فرد لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلمي من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون».

أما واقع القضاء في البلدان العربية فإنه يشكو من الكثير من الانتهاكات لمبادئ استقلال القضاء؛ أذكر منها على سبيل المثال:

تعيينات القضاة وترقياتهم، غالباً ما تكون بيد السلطة التنفيذية أو تجري بطريقة لا تضمن النزاهة في الاختيار والترقية؛ وعلى رأسهم صاحب السلطة القضائية، سواء كان كبير القضاة أو رئيس مجلس القضاء أو رئيس المحكمة الدستورية أو غيرهم من أصحاب المناصب العليا الذين قد يؤثر في طبيعة عملهم واستقلالهم بأحكامهم تدخل من عيّنهم.

عدم استقلالية النواحي المالية والإدارية الخاصة بالقضاء وبقاؤها في يد السلطة التنفيذية، مما يجعل القاضي تابعاً في أكثر أموره التنفيذية والإدارية لسلطة أخرى غير القضاء.

محاسبة القاضي أو عزله، لا ينبغي أن تتدخل فيه أي سلطة

أخرى غير السلطة القضائية، من أجل مراعاة حقه في الحصانة وأن يكون التأديب أو المحاكمة ممن يوازي مرتبته التنظيمية.

من التجاوزات التي تقع في صلاحيات السلطة القضائية إلزامها بالتعاميم والقرارات الإدارية للوزارات التنفيذية التي تتعارض مع استقلالية القاضي في النظر، وإنها مُعلّمة ولا ينبغي أن تصل إلى درجة الإلزام في التنفيذ، لا سيما إذا كانت من اختصاص القضاء.

وجود محاكم استثنائية تمارس الدور القضائي يتم تعيينها بقرارات رئاسية تخالف استقلال القضاء وتبعية الأجهزة القضائية، كالمحاكم العسكرية والأمنية والاستشارية وغيرها.

عدم وجود رقابة قضائية على دستورية بعض النظم والقوانين، بحيث تصبح المحاكم العليا أو الدستورية هي المخولة بالرقابة والضمان لسلامة التشريعات في البلاد^(٦).

(٦) انظر: دراسة «إصلاح القضاء في ظل الربيع العربي»، إعداد الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان (شباط/فبراير ٢٠١٢)،

< <http://www.euromedrights.org> > .

انظر أيضاً: عادل عمر شريف وناثان ج. براون، معدان، «استقلال القضاء في العالم العربي»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر العدالة الثاني، القاهرة، في شباط/فبراير ٢٠٠٣م،

< <ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/judiciary/sherif/jud-independence-a.pdf> > .